

كلمة د. علي محمد الخوري

ما هو برأيكم الآليات الأنسب للخروج من المأزق الاقتصادي العربي المتأثر بجائحة كوفيد 19؟

أصحاب المعالي والسعادة
السيدات والسادة

يدرك الكثيرون أن تأثير أزمة كوفيد في المنطقة العربية يصل لمستوى ضعف المتوسط العالمي بسبب الأداء الاقتصادي المتدهور في معظم دول المنطقة، والذي يعود لأسباب مختلفة، مثل عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول.. بالإضافة إلى بعض القضايا والتحديات المزمنة المرتبطة بارتفاع معدلات البطالة، ومعدلات الفقر وغيرها

وهناك مطلب بات يدفع بنفسه في البلدان العربية وهو ضرورة اعتماد توجهات واستراتيجيات غير تقليدية لمواكبة متطلبات التحول الاقتصادي العالمي، والذي يمكن من خلاله تحفيز أجندات التنمية المستدامة، والتصدي للتحديات الراهنة ومن الواضح بأنه لا يوجد هناك نهج أو حل وحيد في هذا الصدد، ولكن يتبين لنا اليوم بأن مفاهيم وممارسات الاقتصاد الرقمي أثبتت نفسها كأسرع المسارات لبناء نماذج اقتصادية أكثر مرونة وكفاءة وفاعلية

وحسب العديد من الدراسات التي قمنا بنشرها، نجد أن الاقتصاد الرقمي يمكن أن يساهم في رفع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية بنسب تتراوح بين 30% إلى 40% مقارنة بالوسائل التقليدية

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا ركزت الدول العربية على بناء الدعائم والأسس الممكنة للاقتصاد الرقمي في أجنداتها الوطنية

كيف تتصور المستقبل الرقمي للمنطقة العربية - ماذا تريد أن ترى؟ ما هي تطلعات منظماتكم نحو المنطقة؟

أود هنا أن أشير إلى تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي الذي نشره الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي في عام 2020، والذي يبين بأن الاقتصاد الرقمي يمثل في المتوسط من حوالي 2% إلى 6% من الاقتصادات العربية، مقارنة بأكثر من 35% في دول مثل الصين، والتي تتجه نحو 50% في السنوات القليلة القادمة.. وذلك يوضح مدى اتساع الفجوة، وكذلك الفرصة الكامنة بين أيدينا

وسعياً لتجاوز هذه الفجوة، فإن مشروع الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي ركز اهتمامه على رسم الأطر العامة لمواجهة متطلبات الاقتصاد العالمي الجديد من حيث التركيز على تطوير البنية التحتية الرقمية، والقواعد التشريعية وتطوير قطاع التعليم، والصحة والتجارة البينية وغيرها من المجالات الحيوية الأخرى التي تؤثر بعمق في هيكلية وشمولية المنظومة الاقتصادية العربية

يأمل الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي بالتعاون مع شركائه أن يقدم دوراً حيوياً سواء

في تعزيز المحتوى المعرفي الداعم لتفعيل المبادرات المستهدفة، والمشاركة في الحشد الداعم لتلك المبادرات ولا سيما المبادرات العربية المشتركة

إذا كنت تريد تشكيل هذا المستقبل، فما الذي ستقوم بإضافته أو إزالته أو تغييره في الوضع الحالي؟

في الحقيقة هناك الكثير مما أود العمل عليه في الساحة العربية.. ولن تكفي جلسة اليوم لعرضها.. ولكن من بين المشاريع التي أسعى العمل عليها هو مشروع قانون عربي يدعم الاستثمارات البينية.. الاستثمارات العربية العربية التي يمكن أن تكون مدخلاً لتعزيز التعاون وتنمية القدرات بين دول المنطقة مثل هذا القانون سيستدعي تطوير خارطة استثمارية عربية شاملة وعابرة للحدود، لتساهم في دعم الأجنحة والخطط الاستراتيجية الوطنية والإقليمية في كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية خاصة في مجال التعليم والصحة والبنى التحتية.. وبما يضمن الأمن القومي في المنطقة العربية وأعتقد بأن القانون والخارطة الاستثمارية يمكن أن يشكل حلولا مبتكرة، تحل محل الواقع الحالي الذي يعاني من نقص الموارد والتمويل للتنفيذ، واضطرار بعض الدول للاقتراض بشروط صعبة أو تلجأ إلى تأخير تنفيذ خططها التنموية

ما هي أهم معايير النجاح لمشروعنا المشترك الجاري حول الأجندة الرقمية العربية والاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟

بداية أود أن أشيد بالجهد الكبير الذي تبذله جامعة الدول العربية في إعداد الأجندة الرقمية العربية والاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتعاون مع منظمة الإسكوا التابعة للأمم المتحدة... ويتشرف الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي بأنه عضو في إعداد هذه الاستراتيجية

أعتقد بأن هناك جانب توعوي يجب الاهتمام به.. فالدول العربية تحتاج إلى إعادة النظر والتفكير في آليات وتصاميم ونماذج اقتصاداتها التشغيلية؛ والتركيز على مفاهيم وممارسات معتمدة على توظيف الحلول المبتكرة التي باتت توفرها التكنولوجيات المتقدمة.. والتي لا يمكن أن تتسق أو تنجح في ظل الممارسات التقليدية

ثم أنه لا بد لمثل هذه الأجنحة والاستراتيجيات أن تنظر إلى الصورة الكلية من حيث حاجة المنطقة العربية لتبني خطط اقتصادية أكثر شمولية مع التركيز بشكل أكبر على التحول الرقمي في مختلف القطاعات

مع مراعاة متطلبات تأهيل وتطوير رأس المال البشري

ويجب أن تعمل هذه الأجنحة والاستراتيجية بالتوازي مع حاجة الدول العربية لمواكبة تشريعاتها للتطورات العالمية لضمان تقدم مشاريعها التنموية بالاتجاه العالمي

ومن الأهمية أن تراعي هذه الأجنحة والاستراتيجية دعم المشرعين ورأسمي السياسات، في سن ما يكفي لجذب رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار، وتحفيز القطاع الخاص ليكون شريك نشط ولاعب رئيسي في الاقتصاد ككل

نقطة أخيرة، نحتاج إلى الاتفاق على أطر عملية وأكثر براجماتية.. لإدارة المشاريع التنموية؛ من حيث نماذج التنفيذ تركز على النتائج وليس المخرجات فقط... نماذج تركز على تحقيق الغايات الاستراتيجية وليس فقط في إيجاد الوسائل والتنفيذ المجرد للمشاريع